



## دور الاتصال المؤسسي في إرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسة

## - دراسة ميدانية مؤسسة الدهن سوق أهراس -

*The role of institutional communication in establishing the principles of corporate governance - a field study, Al-Dahn Souk Ahras Corporation*

د. مباركة منماني

جامعة 20 أكتوبر 1955 - سكيكدة - (الجزائر)

[manamani72me@gmail.com](mailto:manamani72me@gmail.com)

د. سميرة بورقعة \*

جامعة باجي مختار-عنابة - (الجزائر)

[soumayapresse@yahoo.fr](mailto:soumayapresse@yahoo.fr)

## الملخص:

يعتبر الاتصال جزء لا يتجزأ من عمل كل مؤسسة اذ يمكن القول أن وجود المؤسسة واستمرارها مرهون بتحقيق الاهداف بكفاءة و بدرجة عالية من الجودة و التي بدورها لا يمكن تحقيقها الا من خلال وجود اداريين ذو كفاءات اتصالية عالية على اعتبار ان ذلك يساهم في اصدار القرارات الراشدة او ما يعرف بتحقيق حوكمة المؤسسة ، مما سبق تهدف هذه الدراسة الميدانية لمعرفة ماهية الاتصال المؤسسي وكذا محاولة معرفة دور الاتصال المؤسسي و مسنته في إرساء مبادئ الحوكمة داخل المؤسسة و هي دراسة وصفية تحليلية خلصت الى أن الاتصال الفعال داخل المؤسسة يساهم بدرجة كبيرة في إرساء و تطبيق حوكمة المؤسسة وبالتالي الحفاظ على بقاء المؤسسة و تطويرها وفق أساليب ادارية حديثة.

## معلومات المقال

تاريخ الارسال: 2021/11/20.

تاريخ القبول: 2022/03/20

## الكلمات المفتاحية:

- ✓ الاتصال المؤسسي
- ✓ الحوكمة
- ✓ حوكمة المؤسسة

## Abstract :

*Communication is an integral part of the work of every institution, as it can be said that the existence and continuity of the institution depends on achieving the goals efficiently and with a high degree of quality, which in turn can only be achieved through the presence of administrators with high communicative competencies, given that this contributes to the issuance of rational decisions Or what is known as the achievement of corporate governance, from the above. This field study aims to find out what governance is, as well as trying to know the role of institutional communication and its contribution to establishing the principles of governance within the institution, and it is a descriptive and analytical study that concluded that effective communication within the institution contributes significantly to the establishment and application of Governance of the institution and thus maintaining the survival of the institution and its development according to modern administrative methods.*

## Article info

Received

20/11/2021

Accepted

20/03/2022

## Keywords:

- ✓ Institutional Communication.
- ✓ Governance.
- ✓ Corporate Governance.

\* المؤلف المرسل

## مقدمة:

ان الاتصال المؤسساتي الفعال هو عملية هادفة بين طرفين او اكثر داخل مؤسسة من خلال تبادل المعلومات و الآراء و تنظيم عمل القادة الإداريين بهدف نشر المعلومات و البيانات بين مختلف الأقسام و في جميع المستويات و هذا بدوره يساعد الادارة العليا على اتخاذ القرارات المهمة و توصيلها الى العاملين و معرفة آرائهم و وجهات نظرهم ، و ظل التطورات الحاصلة و سياسة الانفتاح التي انتهجتها المؤسسات الجزائرية العامة و الخاصة للبحث عن اساليب التي تساعدها على البقاء في ظل المنافسة الشديدة ، و ابراز قدراتها على جذب الاستثمارات و الحفاظ على حقوقها و مصالحتها و هذا بالتطبيق السليم و الفعال لحوكمة المؤسسة كأحد الاساليب التسirية الهدافـة والتي لا يمكن ان تتحقق فعاليتها و تطبيق مختلف مبادئها من دون وجود اتصال فعال و جيد داخل المؤسسة .

**(1) الاشكالية:** يعتبر الاتصال المؤسساتي هامة وصل التي تربط بين جميع مكونات المؤسسة من خلال مختلف الانواع الاتصالية سواء كان اتصال صاعد او هابط او افقى من خلال التعليمات التي تحدث بين القاعدة و القمة و نفس المستويات بهدف تعزيز العمل الجماعي وكذا فرض الانضباط داخل المؤسسة في جميع الاعمال سواء اداء او رقابة و متابعة الاعمال و كل هذا بدوره لا يتم الا من خلال وجود اتصال فعال يساهم في تسهيل و انسياـب القرارات و الاوامر و بالتالي السير الحسن للعمل الاداري .

ان الحديث عن الاتصال الفعال داخل المؤسسة يدفعنا الحديث على ما يعرفه بحوكمة المؤسسة و التي هي من المفاهيم التي صاحبت تطور الفكر الاداري في السنوات الاخيرة و ارتبطت بالتسير الجيد و الفعال لدى المورد البشري بما يخدم مصالح المؤسسة و يحقق نجاح الادارة كما نذكر دورها الكبير في تحسين اداء العاملين و معالجة المشاكل التي يمكن ان تتعرض لها المؤسسات و توسيع مشاركة العاملين في وضع الاهداف و الخطط و اتخاذ القرارات ، ان هذا التوجه يساهم في تحقيق الاستقرار الوظيفي و الالتزام العالـي في العمل و رفع اداء المؤسسة ككل ، يمكن القول ان هناك علاقة وطيدة بين الاتصال المؤسساتي و حوكمة المؤسسة و هنا يمكن طرح الاشكالية التالية :

**هل يساهم الاتصال الفعال في ارساء مبادئ الحوكمة داخل المؤسسة؟**

و تفرع عن هذا السؤال الأسئلة فرعية التالية :

**(1) ما المقصود بالحوكمة؟**

**(2) ما هي أهم مبادئ الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية؟**

**(3) هل يساهم الاتصال الفعال في ترشيد الجانب الاداري في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟**

وجاءت هذه الأسئلة للتحقق من صدق الفرضيات التالية :

**(1) يساهم الاتصال الفعال الجيد في تحقيق مبدأ حكم القانون و المساواة في مؤسسة الدهن لولاية سوق أهراس.**

**(2) يساهم الاتصال الفعال في تحقيق مبدأ الانضباط و الحفاظ على السلوك الأخلاقي في مؤسسة الدهن لولاية سوق أهراس.**

**(3) يساهم الاتصال الفعال في تحقيق مبدأ الحوكمة في مؤسسة الدهن لولاية سوق أهراس .**

**(2) أهمية الدراسة :**

✓ ابراز دور الاتصال المؤسساتي في ارساء حوكمة المؤسسات .

✓ ابراز الدور الهام لتطبيق مبادئ الحوكمة في كل المؤسسات مهما كان مجال نشاطها .

✓ أهمية تفعيل مبادئ الحوكمة داخل المؤسسة و تطبيق قواعدها لتطوير اداء الادارة.

✓ ابراز اهمية الاتصال في تطبيق مبدأ الاصلاح و الشفافية و تحقيق مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة.

**3) أهداف الدراسة :**

- ✓ تسلیط الضوء على ماهية حوكمة المؤسسة و أهمية الاتصال في تحقيق الحوكمة.
- ✓ معرفة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية و ما هي الجهد المبذولة في ذلك.
- ✓ الرغبة في معرفة التحديات و العوائق الاتصالية التي تواجه المؤسسات العمومية عند تطبيق الحوكمة .
- ✓ التعرف على مفهوم حوكمة المؤسسة و دوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الاخيرة .

**4) مفاهيم الدراسة :**

**1-4 مفهوم الاتصال المؤسسي :** اتصال المؤسسة عملية هادفة تتم بين طرفين أو أكثر لتبادل المعلومات والآراء للتأثير في الموقف والاتجاهات ( عزي عبد الرحمن و آخرون ، 1992 ، ص 19).

ويعرف أيضاً : هو إنتاج أو توفير أو تجميع البيانات و المعلومات الضرورية لاستمرارية العملية الإدارية ونقلها وتبادلها أو إذاعتها ، بحيث يمكن للفرد أو الجماعة إحاطة الغير بأمور أو أخبار أو معلومات جديدة أو التأثير في سلوك الأفراد أو الجماعات أو التغيير والتعديل في هذا السلوك أو توجيهه ( حجازي مصطفى ، 1992 ، ص 19 ).

**4-2-مفهوم المؤسسة :**

لغة : أسس ، يؤسس يقال أسس البناء أي وضع قاعدته ويقال أسس المشروع أي أقامه ( العايد أحمد و آخرون ، 1989 ، ص 88).

اصطلاحاً : هي وحدة التشغيل التابعة لشركة ما ، أي الوحدة القائمة بالإدارة والمشرفة على الإنتاج ( فهمي هيكل عبد العزيز 1989 ، ص 296).

**4-3-مفهوم الحوكمة :**

لغة : يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد وتنشير كتب أخرى إلا أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة ، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويًا : نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيمًا للشفافية والموضوعية والمسؤولية ( حيدر بن درويش عدنان ، 2007 ، ص 13).

اصطلاحاً : هي حالة أو عملية أو نظام يحمي سلامـة كافة التصرفات ونراـحة السـلوكيـات داخل الشـركـة ، كما تعدـ الحـوكـمة بمثابة عملـية إدارـية تـمارـسـ الإـدارـة داخـلـ الشـركـة أو خـارـجـها ( نـصرـ عـلـيـ شـحـاتـه عـبدـ الـوهـابـ ، 2007 ، ص 13).

**4-4-مفهوم حوكمة المؤسسة :** مصطلح الحوكمة أو الحوكمة المؤسسية هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته والدافع وراء شيوخ هذا المفهوم هو تناغمه مع لفظي العولمة والشخصنة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما ، ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة **Governance** الذي توصل إليه مجتمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لترجمة الكلمة حيث سبق إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة ، الإدارة الجيدة ، الضبط المؤسسي ، التحكم المؤسسي ، الحاكمة المؤسسية ، حوكمة الشركات ومصطلحات أخرى ، إلا أن الأكثر شيوعاً وتدالوا من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية الذي يتكون من مصطلحين هما الحوكمة و المؤسسة ، والحكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب التي تمثل في :

أ- الحوكمة وما يقتضيه من التوجيه والإرشاد

ب- الحكم وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة

ت- الحكم ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك

ث- التحاكم طلباً للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعيبها بمصالح المساهمين ( فرحان طالب علاء و شيخان المشهداني إيمان

.(23) 2011

هي الادارة الرشيدة وهي الوسيلة التي تضمن للمجتمع أن إدارة الشركة تعنى بصالح الأطراف التي يهمهم أمرها وفي ظل اختصار الحوكمة في هدف تعظيم ثروة المالك ( ابراهيم هندي منير ، 2011 ، ص ص 5، 6).

### (5) الاطار النظري للدراسة :

**5-1-5-أهداف الاتصال المؤسساتي :** ان الغرض الاساسي من عملية الاتصال هو احداث في البيئة او في الاخرين ، فالمسل يقصد من ارسال اي رسالة في التأثير في مستقبل معين لذلك يجب التمييز بين المستقبل و المقصود و غير المقصود في عملية الاتصال اذ يجب ان تصل الرسالة الى الطرف المقصود وليس الى غيره حتى تؤدي الرسالة غرضها ، فالغرض و المستقبل لا ينفصلان فكل اتصال له غرض ، ألا و هو الحصول على استجابة معينة من شخص معين او مجموعة معينة من الاشخاص فقد لا يستجيب المستقبل بشكل الذي يقصده المرسل ، لذا عملية الاتصال هي عملية تبادل المعلومات بين الرئيس و موظفيه مثلا عن طريق استخدام الالفاظ والرسوم و الصور و الافلام و المواد ... الخ كما يهدف الاتصال الى خلق قاعدة من المعلومات لمستويات العاملين في المؤسسة و فهم نظام العمل و تسيير العلاقات الاجتماعية ( جليل خيري ، 1985 ، ص 20).

**5-2-أهمية الاتصال في المؤسسة :** ان عملية الاتصال جزء لا يتجزأ من عمل كل مؤسسة اذ تمارس القيادة و يتحقق التنسيق من خلال اتصال و ذلك بتكافف جهود القادة الاداريين ، فكلما فهموا مشكلات الاتصال تطورت مهاراتهم و ازدادت فاعلية المؤسسة ، و بهذا تتم الاتصالات وفقا للهيكل التنظيمي للمؤسسة كما يحدد المسؤولين تقسيم العمل و العلاقات الوظيفية داخل المؤسسة وخارجها و كلما كانت الاتصال فعال كلما تحققت وطبقت مبادئ الحوكمة على اكمل وجه.

### 5-3-خصائص الحوكمة :

**1-الانضباط :** اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح ويتتحقق ذلك من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور ، وجود حافر لدى الادارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم ، التقدير السليم لحقوق الملكية ، استخدام الديون في مشروعات هادفة واقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي.

**1- الإفصاح والشفافية :** تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقة عن كل ما يحدث يتم ذلك من خلال : الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة ، نشر التقارير المالية السنوية في الوقت المناسب للنتائج العادل عن التأثير السنوية ، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الادارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الأنترنت

**2- الاستقلالية :** تلاقي التأثيرات غير الضرورية نتيجة الضغوطات ويتتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الادارة والإدارة العليا وجود رئيس مجلس إدارة ، نائب عن الادارة العليا ، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس الإدارة مستقل .

**3- المسائلة :** يعني إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الادارة والإدارة التنفيذية ويتتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسؤولية وترفع عن المصالح الشخصية ، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم ، التحقيق الفوري حالة إساءة الادارة العليا ووضع آليات تسمع بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الادارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطتهم.

**4- المسؤولية :** وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة ويتتحقق ذلك من خلال : عدم قيام مجلس الإداره الإشرافي بدون تنفيذي ، وجود أعضاء مجلس الإداره مستقلين ومن غير الموظفين ، الاجتماعات الدورية والكافمة مجلس

الإدارة ، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وترقب أعماله بالإضافة لراجعتها لتقارير المراجعين الداخلين والإشراف على الأعمال .

**5- العدالة :** احترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة في المؤسسة ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية ، حق كافة الأسهems في الدعوة إلى الاجتماعات العامة ، سهولة طرق الأداء بالأصوات الكافيات العادلة لأعضاء مجلس الإدارة ( خلف السعيد ، 2011-2012 ، ص 9).

**5-4-5-أهمية الحوكمة :** تتضمن حوكمة المؤسسات مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين وجموعة أصحاب المصالح الأخرى ، كما توفر حوكمة المؤسسات أيضاً الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المؤسسة وتقرير الوسائل للبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء .

يتضح من ذلك أن أهمية الحوكمة تزداد في إدارة المؤسسات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بعرض حماية مستخدمي القوائم المالية خاصة المساهمين والمعاملين في سوق الأوراق المالية ومن ناحية أخرى فإن عولمة أسواق المال وتحرير التجارة والخدمات والتطور في تكنولوجيا المعلومات وكبير حجم المشروعات وزيادة عدد المستثمرين أدت إلى ضرورة تطبيق قواعد وأساليب الحوكمة لمساعدة المؤسسات على جذب الاستثمارات وزيادة قدرتها التنافسية ( بسيوني السعدي مصطفى حسن ، 2007 ، ص 148).

#### 5-5-مبادئ الحوكمة حسب ( oecd ) 2004 :

(1) ضمان وجود أساس الاطار فعال لحوكمة المؤسسات : حيث وضع اطار قانونيا على ممارسة حوكمة المؤسسات داخل التشريع مع القوانين و قواعد الشفافية و الالتزام بتطبيقها و تمنع الهيئات الرقابية و المشرفة بالسلطة و النزاهة و الموارد اللازمة للقيام بالمهام على أعلى مستوى .

(2) حقوق المساهمين و الوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية : وتشمل حق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة ، نقل ملكية الاسهم ، اختيار مجلس الادارة و الحصول على عائد من الارباح و تدقيق القوائم المالية .

(3) هي المساواة في التعامل بين المساهمين ، حق التصويت في الجمعية العامة على القرارات الاساسية حقهم في الدفاع على الحقوق القانونية الاطلاع على المعاملات مع المديرين التنفيذيين .

(4) دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات : يقصد بأصحاب المصالح البنوك العاملين ، حملة المستندات ، الموردون ، العملاء حيث العمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات واصحاب المصالح و نشمل التعويض على اي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة، الاقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون.

(5) الافصاح و الشفافية : ينالو الافصاح عن المعلومات الهمامة و دور المدقق الحسابات و الافصاح عن الملكية النسبة العظمى من الاسهم، ضمان الافصاح الدقيق و في الوقت المناسب عن كل المسائل المادية التي تتعلق بالمؤسسة لما في ذلك الوضع المالي والاداء و الملكية و حوكمة المؤسسة الإفصاح الذي يتعلق بأعضاء مجلس الادارة و المديرين التنفيذيين و تم الافصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين المساهمين و اصحاب المصالح في الوقت المناسب و دون تأثير

(6) مسؤوليات مجلس الادارة : هي كيفية اختيار أعضاء مجلس الادارة هيكلة أعضاء مجلس الادارة هيكلة واجباته القانونية مهامه الأساسية و ضمان التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة ، الرقابة الفعالية على الادارة من قبل مجلس الادارة ، ضمان مسؤولية مجلس الادارة اتجاه المؤسسة ( مصطفى سليمان محمد ، 2006 ، ص 12).

## 6) الاطار المنهجي للدراسة :

**6-1- الدراسات السابقة :** كل دراسة لابد أن تستند على تراث علمي سابق ، قام فيه الباحثون بتناول نفس الموضوع و لكن من زوايا مختلفة أو أنهم تناولوا موضوعات متشابهة و في هذا الصدد نجد أن هناك العديد من الدراسات التي تحدثت عن الحكمة و التسيير الرشيد للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية و نجد منها :

رقم (01) دراسة الباحث علي عبد الصمد عبر و الموسومة ب : اطار حوكمة المؤسسات في الجزائر - دراسة مقارنة مع مصر تم نشرها في مجلة الباحث عدد 12، 2013 ، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على اطار الحوكمة المصري و الجزائري من خلال تحديد كيفية اصدارها و تبين فحوى كل واحد منها و كذا دراسة أهم الفروق لأطر الحوكمة محل الدراسة و درجة الالتزام بها من أجل معرفة نواحي القصور و الضعف في اطار الحوكمة الجزائري مقارنة بمصر وصولا الى توصيات تسهم في تفادي نقاط الضعف ، لرفع مستوى الحوكمة فيها و القيام بالإصلاحات المنشودة ، و خلصت الدراسة الى ان مصر تبدي تقدما ملحوظا في مجال الایفاء بمتطلبات مبادئ الحوكمة مقارنة بالجزائر الا أن هناك مجموعة من المتطلبات التي لم تلبيها أدلة الحوكمة في البلدين محل الدراسة بصفة كلية ، وعليه يمكن القول أن القواعد الواردة في أدلة الحوكمة للبلدين محل الدراسة لا تلي متطلبات مبادئ **oecd** بصفة اجمالية ، كما خلصت الدراسة ايضا الى وجود اختلافات بين اطار الحوكمة للبلدين محل الدراسة و عدم الاتساق مع متطلبات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رغم وجود العديد من متطلبات مبادئ الحوكمة في اطار الحوكمة المصري الا أنه هناك مجموعة من المطالب غير موجودة حتى بنسبة للجزائر كطرف و أساليب تقييد عمل مجلس الادارة ذو الأداء السيء ، الميثاق الاخلاقي مع أهمية هذين المطلبين.

رقم (02) دراسة الباحث يحياوي الهام و بوحديد ليلى و الموسومة ب الحوكمة و دورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية - حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليق ( nca ) بالرويبة ، تم نشرها بمجلة الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية العدد 05 2014، وكانت هذه الدراسة تهدف الى تبيان الاطار النظري لحوكمة المؤسسات و واقعها بالمؤسسات الجزائرية و كذا التعرف على العلاقة بين حوكمة المؤسسات والأداء المالي و كذا ابراز مساهمة الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية ، وقد خلصت الدراسة الى أن الحكومة تساهم في تحسين و تطوير الأداء المالي من خلال زيادة فرص التمويل الخارجي ، زيادة قيمة المؤسسة ، تخفيض مخاطر الأزمات المالية و تحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح ، كما توصلت الدراسة أيضا الى ضرورة اصدار قوانين و قواعد وطنية لإرساء حوكمة المؤسسات في الجزائر ، وأيضا التأكيد على الزامية نشر التقارير السنوية لمختلف المؤسسات التي يجب أن تتضمن مختلف المعلومات المالية و غير المالية .

في هذه الدراسة حاولنا الوقوف على ما كتبه الآخرون حول موضوع دراستنا حيث تلتقي هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع واقع الحكومة في المؤسسات الجزائرية الاقتصادية و هو ما تطرق له الدراسة الأولى من خلال دراسة مقارنة ، أما الدراسة الثانية فقد تطرقت إلى دور الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية ، أما دراستنا هذه فقد حاولنا فيها تسليط الضوء على الجانب الاتصالي في المؤسسات الاقتصادية و مسانته في ارساء مبادئ الحكومة .

**6-2- منهج الدراسة:** إن منهج الدراسة هو الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث عند قيامه بالدراسة، أو عند تبعه لظاهرة معينة من أجل تحديد أبعادها بشكل شامل، وحتى يتمكن من التعرف عليها، تميزها معرفة أسبابها ومؤشراتها و العوامل المؤثرة فيها للوصول إلى نتائج محددة ( بوحوش عمار ، 1995 ، ص 62).

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعد انساب المناهج لإجراء هذه الدراسة، ويعرف على انه طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة و تصوير النتائج التي تم التوصل إليها على أشكال فنية مميزة يمكن تحليلها، وقد كان اختيارنا لهذا المنهج نظرا لطبيعة موضوع الدراسة والذي يتطلب الوصف والتحليل في كلتا جانبي الدراسة النظري والتطبيقي.

**3-مجتمع الدراسة:** يقوم الباحث بتحديد مجتمع الدراسة تبعاً لطبيعة الموضوع، والذي يمكن قياس الظاهرة محل الدراسة وتطبيقها عليه (بن مرسلی احمد ، 2005، ص 55). وقد قمنا باختيار عمال مؤسسة الدهن بولاية سوق اهراس كمجتمع للدراسة، على اعتبار أن مؤسسة الدهن مؤسسة عمومية يمارس داخلها اتصال و كذلك محاولة معرفة مساهمة هذا الاتصال في ارساء مبادئ الحكومة وتناسب عمال هذه المؤسسة مع مجتمع الدراسة .

**4-عينة الدراسة:** بعد اختيار المجتمع الأصلي للدراسة تأتي مرحلة تحديد العينة التي ستجرى عليها الدراسة الميدانية والتي يجب أن تكون ممثلة لمجتمعها الأصلي، مع تحديد نوعها وحجمها بطريقة مناسبة مع طبيعة موضوع الدراسة من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية يمكن تعليمها على مجتمع الدراسة (حسن احسان محمد ، 1986، ص 44).

وقد تمثلت عينة الدراسة في عمال مؤسسة الدهن بولاية سوق اهراس وهي عينة عشوائية مكونة من 60 عامل على اختلاف مستوياتهم و المناصب التي يشغلونها .

**5-أدوات جمع البيانات:** يستخدم الباحث بعض الأدوات لتجمیع البيانات التي يحتاجها من أفراد العينة لإجراء الدراسة الميدانية (سعد ابراهيم محمد ، 2009، ص 95)، وقد اعتمدنا في دراستنا على استمار الاستبيان الموجه لعمال مؤسسة الدهن بولاية سوق اهراس حيث قمنا بتوزيع الاستبيان بطريقة عشوائية على افراد العينة بهدف جمع المعلومات .

**6-استمارة الاستبيان:** كان الاستبيان الأداة الأساسية التي اعتمدنا عليها في دراستنا للحصول على البيانات الضرورية من عينة الدراسة باعتبارها أفضل التقييات لهذا النوع من الدراسات خاصة فيما يتعلق بالتقسيم وإبداء الرأي حول الموضوع مما يتبع للمبحث بإبداء رأيه وأفكاره بكل حرية وحرية (سعد ابراهيم محمد ، 2009، ص 58) .

**7-صدق و ثبات الاستبيان :** و تم التحقيق من الصدق الظاهري للاستبيان من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين في المجالات التي ترتبط بموضوع الدراسة في مجال المنهجية وعلوم الإعلام والاتصال وتم تعديل الاستبيان وفقاً لما أبدوه من ملاحظات، و تم اختبار ثبات الاستبيان عن طريق إعادة تطبيق الاستمارa retest عبر فترة زمنية من إجابتهم عليها و ذلك على عينة و قوامها 15 مفردة وذلك بعد مرور 15 يوم من التطبيق الأول للاستبيان و قد أظهرت المعالجة الإحصائية أن نسبة ثبات الاستبيان قدر بـ 85.6 % وهو معامل ثبات مرتفع يؤكد على صلاحية الاستبيان للتطبيق، أما عن أساليب المعالجة الإحصائية فقد قامت الباحثة بعملية المعالجة الإحصائية من خلال ترميز الإجابات و إدخال البيانات على الحاسوب و استخدام برنامج الحزم الإحصائي (spss) حيث قمت عمليات التدقيق و تحليل البيانات من خلال استخدام التكرارات و النسب المئوية لجميع محاور استبيان الدراسة ، كما قمت باستخراج النتائج .

#### 6- حدود الدراسة :

**الحدود البشرية :** اقتصرت الدراسة على عينة قدرت بـ 60 عامل .

**الحدود الزمنية :** تمت الدراسة في الفترة الممتدة من 20 فبراير 2021 إلى 20 أبريل 2021 .

**الحدود المكانية :** تمت الدراسة في مؤسسة الدهن بولاية سوق اهراس.

## 7- عرض و تحليل الدراسة الميدانية :

أولاً : عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بالبيانات السوسيوDemografique للمبحوثين :

الجدول رقم (1) يبين توزيع افراد العينة حسب متغير العمر:

يوضح الجدول ان شريحة السن لأفراد العينة المدروسة تتكرر في الفئة التي يتراوح سنها ما بين (41-47) سنة و ذلك بنسبة 41.67 % ، ثم تليها الفئة التي تتراوح اعمارهم ما بين (36-41) سنة و تمثل بنسبة 36.67 % من افراد العينة المدروسة و هي نسبة معتبرة مقارنة بباقي النسب و التي تعبر عن الفئة التي تتراوح اعمارهم ما بين (35-30) سنة والتي تمثل نسبة 10 % ، وتليها الفئة التي يتراوح اعمارهم ما بين (48-53) سنة و ذلك بنسبة 08.33 % فيما نجد ان النسبة الاقل تعبر عن

الفئة السن	المتغير	النسبة%	النكرار
اقل من 30 سنة	التكرار	%3.33	2
(35-30) سنة	التكرار	%10	6
(41-36) سنة	التكرار	%36.67	22
(47-42) سنة	التكرار	%41.67	25
(53-48) سنة	التكرار	%8.33	5
المجموع	المتغير	%100	60

الفئة التي اعمارهم 30 سنة و ذلك بنسبة 03.33%.

الجدول رقم (2) يبين توزيع افراد العينة حسب متغير الجنس :

يتضح لنا من خلال الجدول ان اغلب افراد العينة و بنسبة 65 % هم ذكور و قد يعود ذلك لطبيعة العمل في مؤسسة الدهن ، في حين بلغت بنسبة 35 % من افراد العينة انانث و قد يعود هذا الفارق في النسب راجع الى مختلف الخدمات و طبيعة العمل في المؤسسة و التي تستدعي من خلال

فترة الجنس	المتغير	النسبة%	النكرار
ذكور	ذكور	%65	39
اناث	اناث	%35	21
المجموع	المتغير	%100	60

تنفيذها الى عنصر الذكور.

الجدول رقم (03) يبين توزيع افراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي :

يتضح لنا من خلال الجدول ان اغلب افراد العينة ذو مستوى ثانوي و هذا ما تمتله نسبة 31.67 % ثم تليها نسبة 30 % من افراد العينة لديهم مستوى متوسط ، بينما نجد نسبة 28.33 % من افراد العينة لديهم مستوى جامعي ، اما النسبة الاقل و المتمثلة في مستوى ابتدائي فقد بلغت 10 % و هي اقل نسبة مقارنة بباقي النسب .

فترة المستوى التعليمي	المتغير	النسبة%	النكرار
الابتدائي	الابتدائي	%10	6
المتوسط	المتوسط	%30	18
الثانوي	الثانوي	%31.67	19
الجامعي	الجامعي	%28.33	17
المجموع	المتغير	%100	60

ثانياً: عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بالمحور الخاص بدور الاتصال المؤسساتي في ارساء مبادئ الحوكمة في المؤسسة:

الجدول رقم (1) يبين توزيع افراد العينة حسب دور الاتصال في تحقيق التفاهم بين مختلف المستويات في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهرا :

يوضح لنا الجدول ان اغلب افراد العينة و المقدرة نسبتهم بـ 68.33% اكدوا على ان الاتصال يساهم في تحقيق التفاهم بين مختلف المستويات في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهرا، في حين نجد ان نسبة 31.67 % من افراد العينة اكدوا على ان

فترة دور الاتصال في تحقيق التفاهم بين مختلف المستويات المؤسسية	المتغير	الفئة	النسبة%	النكرار
نعم	نعم	41	%68.33	41
لا	لا	19	%31.67	19
المجموع	المتغير	60	%100	60

الاتصال لا يساهم في تحقيق التفاهم بين مختلف المستويات في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهرا .

الجدول رقم (2) يبين توزيع افراد العينة حسب مساهمة الاتصال في انسياب المعلومات و البيانات داخل الادارة في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهروس :

يوضح لنا الجدول ان اغلب افراد العينة و المقدرة نسبهم ب 70% قد أكدوا على ان الاتصال الفعال يساهم في انسياب المعلومات و البيانات داخل الادارة في مؤسسة الدهن ، في حين نجد ان نسبة 30% من افراد العينة قد

% النسبة	النكرار	المتغير	فئة مساهمة الاتصال في انسياب المعلومات داخل الادارة في المؤسسة
%70	42	نعم	
%30	18	لا	
%100	60	المجموع	

أكدوا على ان الاتصال الفعال لا يساهم في انسياب المعلومات و البيانات داخل الادارة في مؤسسة الدهن .

الجدول رقم (3) يبين توزيع افراد العينة حسب مساهمة الاتصال الفعال في الافصاح و الشفافية في نشر المعلومات :

يوضح لنا الجدول ان اغلب افراد العينة و المقدرة نسبهم ب 67.67% قد أكدوا على ان الاتصال الفعال يساهم في الافصاح و الشفافية في نشر المعلومات ، في حين نجد ان نسبة 23.33% من افراد العينة أكدوا على ان الاتصال الفعال لا يساهم في الافصاح و الشفافية في نشر المعلومات .

% النسبة	النكرار	المتغير	مساهمة الاتصال في الاف FAG و الشفافية في نشر المعلومات
%76.67	46	نعم	
%23.33	14	لا	
%100	60	المجموع	

الجدول رقم (4) يبين توزيع افراد العينة حسب مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة الاكثر توفر في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهروس :

يوضح لنا الجدول ان اغلب افراد العينة و المقدرة نسبهم ب 60% أكدوا على ان مجلس الادارة يقوم بعملية التوجيه و الارشاد بصفة مستمرة ، في حين نجد ان نسبة 40% من

% النسبة	النكرار	المتغير	فئة مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة الاكثر توفر في مؤسسة الدهن
%60	36	التوجيه و الارشاد	
%40	24	المراقبة	
%100	60	المجموع	

افراد العينة أكدوا على مجلس الادارة يقوم بمراقبة المهام بصفة مستمرة .

الجدول رقم (5) يبين توزيع افراد العينة حسب مساهمة الاتصال الجيد في تحقيق مبدأ حكم القانون و المساواة في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهروس :

يوضح لنا الجدول ان اغلب افراد العينة و المقدرة نسبهم ب 55% أكدوا على ان الاتصال الجيد يساهم بنسبة كبيرة في تحقيق مبدأ حكم القانون و تحقيق المساواة ، في حين نجد ان نسبة 45% من افراد العينة أكدوا على ان الاتصال الجيد لا يساهم في تحقيق مبدأ حكم القانون و المساواة .

% النسبة	النكرار	المتغير	مساهمة الاتصال الجيد في تحقيق مبدأ حكم القانون و المساواة في المؤسسة
%56.67	34	نعم	
%43.33	26	لا	
%100	60	المجموع	

الجدول رقم (6) يبين توزيع افراد العينة حسب مساهمة الاتصال الفعال في تحقيق مبدأ المسألة في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهروس :

يوضح لنا الجدول ان اغلب افراد العينة و المقدرة نسبهم ب 65% أكدوا على ان الاتصال الفعال يساهم في تحقيق مبدأ المسألة ، في حين نجد ان نسبة 35% من افراد العينة أكدوا على ان الاتصال الفعال لا يساهم في تحقيق مبدأ المسألة .

% النسبة	النكرار	المتغير	فئة مساهمة الاتصال الفعال في تحقيق مبدأ المسألة في المؤسسة
%65	39	نعم	
%35	21	لا	
%100	60	المجموع	

الجدول رقم (07) يبين توزيع افراد العينة حسب مساهمة الاتصال الفعال في تحقيق مبدأ الانضباط و الحفاظ على السلوك الاخلاقي في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهرا :

يوضح لنا الجدول ان اغلب افراد العينة و المقدرة نسبتهم بـ 55% اكدوا على ان الاتصال الفعال يساهم في تحقيق مبدأ الانضباط و الحفاظ على السلوك الاخلاقي ، في حين نجد ان نسبة 45% من افراد العينة قد اكدوا على الاتصال الفعال لا يساهم في

المتغير	النكرار	النسبة%	فتة مساهمة الاتصال الفعال في تحقيق مبدأ الانضباط و الحفاظ على السلوك الاخلاقي في المؤسسة
نعم	33	%55	
لا	27	%45	
المجموع	60	% 100	

تحقيق مبدأ الانضباط و لا يحافظ على السلوك الاخلاقي .

الجدول رقم (07) يبين توزيع افراد العينة حسب مساهمة الاتصال الفعال في تحقيق مبدأ الحكمة في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهرا :

يوضح لنا الجدول ان اغلب افراد العينة و المقدرة نسبتهم بـ 71.67% اكدوا على ان الاتصال الفعال يساهم في تحقيق مبدأ الحكمة في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهرا ، في حين نجد ان نسبة 28.33% من افراد العينة قد اكدوا على الاتصال

المتغير	النكرار	النسبة%	فتة مساهمة الاتصال الفعال في تحقيق مبدأ الحكمة المؤسسة
نعم	43	%71.67	
لا	17	%28.33	
المجموع	60	% 100	

الفعال لا يساهم في تحقيق مبدأ الحكمة في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهرا .

## 8 - نتائج الدراسة :

- ❖ يساهم الاتصال الفعال داخل المؤسسة في تحقيق التفاهم بين مختلف العمال في جميع المستويات.
- ❖ يساهم الاتصال الفعال داخل المؤسسة في انسياط المعلومات و البيانات داخل الادارة في مؤسسة الدهن من خلال انواع الاتصال المؤسساتي الثلاث الصاعد و النازل و الاقفي .
- ❖ يساهم الاتصال الفعال في الاصفاح و الشفافية في نشر مختلف المعلومات داخل المؤسسة .
- ❖ يساهم الاتصال الجيد في مؤسسة الدهن في تحقيق المساواة بين العاملين و هذا بدوره يؤكد لنا صحة الفرضية الاولى التي مفادها أن " الاتصال الجيد يساهم في تحقيق مبدأ حكم القانون و المساواة في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهرا.
- ❖ يقوم مجلس الادارة في مؤسسة الدهن بعملية التوجيه و الارشاد للعمال بصفة مستمرة.
- ❖ يساهم الاتصال الفعال بنسبة كبيرة في تحقيق مبدأ المسائلة من خلال التحقيقات الفورية في حالة وجود اي تجاوزات في المسؤوليات .
- ❖ يساهم الاتصال الفعال في تحقيق مبدأ الانضباط و الحفاظ على السلوك الاخلاقي داخل مؤسسة الدهن لأنه كلما كان الاتصال جيد بين العاملين كلما غابت السلوكيات السيئة بين العاملين فيما بينهم و بين العاملين و الادارة العليا ، و تؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الثانية و التي مفادها أن " يساهم الاتصال الفعال في تحقيق مبدأ الانضباط و الحفاظ على السلوك الاخلاقي في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهرا.

ما سبق نستنتج ان الاتصال الفعال داخل المؤسسة يساهم و بدرجة كبيرة في ارساء و تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسة و بالتالي الحفاظ على بقاء المؤسسة و تطويرها وفق اساليب ادارية حديثة ، و تؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية الثالثة و التي مفادها أن " يساهم الاتصال الفعال في تحقيق مبدأ الحكمة في مؤسسة الدهن لولاية سوق اهرا.

**9- الخاتمة :** ان وجود حوكمة المؤسسات اصبح اكثرا من ضرورة لأي ادارة من خلال مساهمتها في تحسين اداء العاملين ، فالحكومة اسلوب ممارسة للادارة الرشيدة و التحكم بالأدوات لتحقيق اهداف التنظيم و المؤسسات و قد لا يتحقق ذلك الا في ظل وجود

استراتيجية اتصالية فعالة تساعد في ارساء مبادئ الحكومة ، حيث يمثل الاتصال شريان نجاح وتطور أي مؤسسة . من خلال ما سبق يمكن إعطاء بعض المقترنات التي يجب أن تتبعها المؤسسة الاقتصادية لمسايرة التطورات الحاصلة و ارساء مبادئ الحكومة و يمكن إيجازها في ما يلي :

- ❖ العمل على وضع استراتيجية اتصالية فعالة يمكن من خلالها ارساء مبادئ الحكومة في مؤسسة الدهن، و ذلك من خلال الاعتماد على المختصين في الاتصال و العلاقات العامة .
- ❖ لابد على المؤسسة من التفكير بصورة جدية في تكوين ثروتها و ذلك من خلال الاهتمام بالبحث و دراسة العوامل المساعدة وذلك بالتركيز على عنصر التكوين للمختصين في كل من الاتصال و العلاقات العامة و التأكيد على الاحترافية في هذا الميدان لوعي الافراد بضرورة ذلك .
- ❖ ضرورة تكافف و تعاون بين جهود مؤسسات القطاع العام و الخاص لوضع نظام شامل للحكومة .
- ❖ وضع استراتيجية اتصالية فعالة داخل مؤسسة الدهن بهدف ارساء مبادئ الحكومة .
- ❖ ضرورة تبني اجراءات و قوانين صارمة تخص المؤسسات و المنظمات بالالتزام القانوني بتطبيق مبادئ الحكومة و العمل على توفير الاطار المؤسسي و القانوني كبيئة مناسبة لذلك .
- ❖ العمل على تبني الروح الاخلاقية في العمل و القيام بتوزيع الحقوق و المسؤوليات في اتخاذ قرارات عادلة لتحقيق الاهداف العامة و الخاصة .

#### 10- قائمة المراجع :

- (1) ابراهيم هندي منير، (201 ) ، حوكمة الشركات " مدخل في التحليل المالي و تقييم الاداء ، ط 1 ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.
  - (2) بن مرسلی احمد ، (2005) ، مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال ، الجزائر ، ديوان المطبوعات.
  - (3) بوجوش عمار ، (1995) ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية.
  - (4) حجازي مصطفى، (1992)،الاتصال في العلاقات الإنسانية والإدارية، ط 2 ، بيروت ، دار الطليعة .
  - (5) حسن إحسان محمد ، (1986)، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت، دار الطليعة .
  - (6) حسن بسيوني السعدني مصطفى، (2007)، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي واهميكل المنعقد بالقاهرة أبريل ، د ت ن .
  - (7) حيدر بن درويش عدنان ، (2007)، حوكمة الشركات و دور مجلس الادارة، د ت ن ، اتحاد المصارف العربية .
  - (8) خيري جليل الاتصال ، (1985) ، وسائله و الخدمة الاجتماعية ، الاسكندرية ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث .
  - (9) سعد ابراهيم محمد، (2009)، خطاب العولمة في وسائل الإعلام الأمريكية الموجهة بالعربية و انعكاساتها على الشباب، القاهرة، سلسلة دراسات أكاديمية.
  - (10) العайд أحمد وآخرون ، (1989)، المعجم العربي الأساسي ، د ب ن ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .
  - (11) عزى عبد الرحمن وآخرون ، (1992) ، علم الاتصال، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجماعية.
  - (12) فرحان طالب علاء وابيان شيخان المشهداني، (2011)، الحكومة المؤسسة و الاداء المالي و الاستراتيجي للمصارف، ط 1، د ت ن دار صفاء للنشر و التوزيع.
  - (13) فهمي هيكل عبد العزيز، (1989) : موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، بيروت ، لبنان ، دار النهضة العربية.
  - (14) مصطفى سليمان محمد، (2006)دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الاداري دراسة مقارنة ، مصر ، الدار الجامعية .
  - (15) نصر علي شحاته عبد الوهاب ، (2007)، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في البيئة العمال العربية و الولية المعاصرة ، مصر الدار الجامعية الاسكندرية.
- المذكرات :
- (1) خلف السعيد ، (2011 - 2012)،دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، مذكرة تخرج ليل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق ، ورقلة ، الجزائر .